Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان دولة الكويت

يلقيه

السيـد / سعود عبدالله الحربي

سكرتير أول

عضو الوفد المشارك في الدورة الثامنة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

البند {٨٥} سيـادة القانـون على الصعيديـن الوطنـي الدولـي

الخميس الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠١٣

مقر الأمم المتحدة ـ نيويورك

web site: http://www.kuwaitmission.com -- e-mail: kuwaitmission@msn.com

321 East 44th Street - New York, N.Y. 10017 - Tel.: (212) - 973 - 4300

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

باسم دولة الكويت، يشرفني أن أتقدم لسعادتكم بالشكر الجزيل على ما تقومون به من جهد وتفاني خلال ترأسكم لأعمال هذه اللجنة، متمنين ان يكون النجاح هو حليفكم.

ولا يفوتني أن اشكر الأمين العام على تقريره السنوي بشأن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وثيقة رقم A/68/213 ، وأود تأكيد دعم بلادي لكافة التدابير المتخذة لتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة القانون، كما أود التأكيد على ما ورد في تقرير الأمين العام من أهمية تعزيز الربط بين سيادة القانون وكل ركيزة من ركائز الأمم المتحدة الثلاث الأساسية وهي: **السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.**

السيد الرئيس ،،،

إنه ـ وعلى الصعيد الوطني ـ نجد أن المجتمعات التي تحظى بالأمن والسلام هي التي تحتكم إلى دستور وقوانين تكفل المساواة والعدالة بين أفرادها، وتؤكد على احترام حقوق الإنسان.

إن دولة الكويت تتمتع بدستور تم ضعه عام ١٩٦٢، ويُعد قصة طويلة من التطور السياسي في تاريخ الكويت، ولقد نقل الدستور الكويتي بلادنا إلى مرحلة المؤسسات ووضع الكويت على قائمة الدول التي ارتضت المسيرة الديمقراطية والحريات.

لقد وضح دستور دولة الكويت في مواده نظام الحكم، وكفل الحريات العامة، والحقوق المدنية، وأخذ بمبدأ الفصل بين السطات الثلاث.

السيد الرئيس،

على الصعيد الدولي، لابد من أن يتم إسناد سيادة القانون إلى المبادئ العامة للقانون الدولي، واسس العدالة، ولابد من خضوع العلاقات الدولية لحكم القانون، وأن يتم تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، وأن يكفل للشعوب حق تقرير مصيرها.

إن قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هي من أبرز التحديات لمبدأ سيادة القانون على الصعيد الدولي. حيث عجزت الأمم المتحدة عن حل هذه القضية التي مضى عليها اكثر من ستين عاماً مما ساهم في تعقيدها وجعل إسرائيل تتمادى في سياساتها الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، واعتقال الآلاف من ابنائه في السجون الإسرائيلية مما يُعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وفي هذا الشأن، تثمّن دولة الكويت الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث انفراج في عملية السلام آملين مواصلة الجهود للضغط على إسرائيل لحملها على قبول قرارات الشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

السيد الرئيس،

إن الآزمة السورية مضى على اندلاعها أكثر من سنتين ونصف، وخلفت عشرات الآلاف من الضحايا والنازحين داخلياً وخارجياً، وإن استخدام العنف في سوريا يشكّل عقبة في طريق الجهود التي تُبذل على المستوى الإقليمي والدولي لإيجاد حلول لهذه الأزمة.

لذا، فإن مجلس الأمن مطالب اليوم في البدء باتخاذ خطوات جادة تكفل حلول تضمن حقن دماء الشعب السوري، وتحقق مطالبهم المشروعة في إصلاحات اقتصادية وسياسية توفر لهم الحياة الحرة والعيش الكريم، وتعيد لبلدهم الأمن والاستقرار.

السيد الرئيس،

واستجابة لمعاناة الشعب السوري الشقيق، فقد استضافت دولة الكويت في شهر يناير الماضي، المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، وقد تجاوزت تعهدات الدول المانحة في هذا المؤتمر مليار ونصف، دولار أمريكي، وقد ساهمت دولة الكويت بـ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي من إجمالي المبلغ تم تسديدها بالكامل لعدة اجهزة ووكالات الأمم المتحدة، حيث تم تقديمها على أرض الواقع على صورة مساعدات إنسانية عاجلة للشعب السوري في الداخل والخارج.

ختاماً، أود أن أؤكد تمسّك دولة الكويت بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، ودعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة في تعزيز ونشر القانون الدولي.

شكرا السيد الرئيس ،،،

***